

جدول المحتويات

	مقدمة
2	نظرة عامة
3	1. مجلس الإدارة
5	2. لجان مجلس الإدارة
15	3. الإدارة التنفيذية العليا
22	4. نظام الرقابة الداخلية
25	5. إدارة المخاطر
25	6. المدقق الداخلي
26	7. المدقق الخارجي
27	8. الإفصاح والشفافية
27	9. حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة
29	10. الإستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركة
31	11. الاتصال المؤسسي و علاقات المستثمرين
31	12. حوكمة المسؤولية الاجتماعية بالشركة (اختياري)
32	13.

مقدمة

لتلزم شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (المشار إليها فيما بعد باسم "دلالة القابضة"، "الشركة") بتطبيق قواعد وإرشادات الحوكمة للشركات والمنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات و الكيانات القابضية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA"). و يأتي تطوير معايير حوكمة الشركات لتحقيق أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة من أولويات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا لدلالة القابضة. تقوم الشركة بشكل مستمر بتعزيز وتحسين مبادئ و هيكل الحوكمة الخاص بها من أجل مصلحة مساهميها وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين. يتضمن هيكل حوكمة الشركات الحالي لشركة دلالة القابضة المحافظة على علاقة طيبة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا مع المساهمين وأصحاب المصالح والمجتمع، لضمان التعزيز والتحسين المستمر لهيكل حوكمة الشركات تم التأكيد من تنفيذ ما يلي:

- » المعاملة العادلة والمساواة بين المساهمين.
- » تعزيز الشفافية والإخلاص عن الأمور الجوهرية المتعلقة بالشركة.
- » الالتزام بقواعد القوانين واللوائح المطبقة ذات الصلة الصادرة عن السلطات.
- » حظر جمع المناصب بين رئيس مجلس الإدارة والمناصب التنفيذية.

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، وأخذ في الاعتبار جهود شركة دلالة القابضة للالتزام بنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية والهيئات الأخرى ذات الصلة.

الالتزام بمبادئ الحوكمة

- تلزم شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة بتعزيز ممارساتها للحوكمة بما يتوافق مع المعايير المحلية والدولية، كما يتلزم مجلس إدارة الشركة بوضع قواعد سلسلة للرقابة والتي تستوفى أعلى معايير الإستقلالية والإشراف والشفافية وبذلك تحافظ على ثقة المستثمرين حالياً ومستقبلاً. ومن أجل تحقيق هذا الالتزام قام المجلس بالاستعانة بأحد مكاتب التدقق الخارجي لوضع آلية لمتابعة التزام بتطبيقات الحوكمة في ظل نظام الحوكمة الجديد للاستعانة بها للعمل بصورة منتظمة وتحسين الرقابة. يلقي تقرير الحوكمة الضوء على العناصر الأساسية لنظم الرقابة التي قمنا بتصميمها وتنفيذها وتم العمل بها للسنة المالية من 1 يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2021.
- كما يتلزم المجلس بالمراجعة الدورية المنتظمة لسياساته ومواثيقه وإجراءاته الداخلية والتي يجب على أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والموظفين الالتزام بها.
- وأصلت الشركة أظهرت تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتطبيقات الحوكمة مقارنة بالسنوات السابقة ، إلا أنه يوجد بعض الملحوظات الطفيفة والتي ستعمل شركة دلالة على استيفائها في الفترة القادمة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

 - إن سياسة من تكتولوجيا المعلومات لم يتم مراجعتها بشكل دوري.
 - تم مراجعة الدليل الإرشادي القياسي لامن المعلومات بشكل دوري ولكن لم يتم اعتماده مؤخرا.
 - لم يتم مراجعة السياسة المحاسبية بشكل دوري.
 - لم يتم مراجعة دليل الموارد البشرية واعتماده مؤخرا.

- وسوف تقوم شركة دلالة بتعديل مasic و استيفاء جميع المتطلبات في أقرب وقت، حرصا منها على تعزيز ممارساتها للحوكمة بما يتوافق مع المعايير المحلية والتولي

1. نظرة عامة

قامت شركة دلالة القابضة بتطوير ميثاق حوكمة الشركات، الذي يتم مراجعته بشكل منتظم لضمان الالتزام بنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسوق المالية و تم نشرة على الموقع الإلكتروني للشركة. و يتضمن هذا الميثاق تعريف لهيكل حوكمة الشركات ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية العليا. و يتم استخدامه من قبل المستخدمين الخارجيين مثل المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين لفهم تطبيق عمليات حوكمة الشركات.

على مدار السنوات العديدة الماضية، قامت دلالة القابضة بتولي التعزيزات والتحسينات التالية لضمان الالتزام الكامل بمتطلبات هيئة قطر للأسوق المالية:

تطوير مستندات سياسة الحوكمة

قامت الشركة بتطوير سياسات الحوكمة التالية:

- .1. سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة.
- .2. سياسة الإفصاح.
- .3. سياسة التداول للأشخاص المطلعين.
- .4. سياسة توزيع الأرباح.
- .5. سياسة التوجيه والتدريب المستمر لأعضاء المجلس.
- .6. سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- .7. سياسة المكافآت.
- .8. سياسة الترشيحات.
- .9. مدونة قواعد السلوك
- .10. حقوق أصحاب المصلحة
- .11. الإبلاغ عن المخالفات
- .12. التدقير الخارجي
- .13. الاتصالات المؤسسية
- .14. سياسة مكافحة الاحتيال
- .15. سياسة العقارات
- .16. سياسة إدارة المخاطر

واللتزاماً بعمارة شركة دلالة القابضة للحوكمة بما يتوافق مع المعايير المحلية والدولية فإن الشركة بصدّر تعديل النظام الأساسي ليتوافق مع القانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض احكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ ،المواد ٣١,٤٥,٤٩,٥٠,٥٦ علماً بأن النظام الأساسي للشركة متاح عبر الموقع الرسمي

www.dlalaholding.com

وكرزء من منهجية شركة دلالة للتوافق مع المعايير الدولية والمحليه فقد قام مجلس الإداره باعتماد خطة استراتيجية للشركة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ٢٠٢١.

١.١ خاتمة

قامت دلالة القابضة ممثلة من قبل مجلس الإداره والإدارة التنفيذية العليا بالتركيز على تعزيز ممارسات حوكمة الشركات بشكل مستمر، يتم تحقيق ممارسات الحوكمة الرشيدة من خلال وضع مبادئ الشفافية والإقرار بالمسؤولية والعدالة والمساواة وفقاً للانحة هيئة قطر لأسواق المال.

كما هو وارد من خلال هذه التقرير، تتهدد الشركة بإجراءات تعزيز نظام الحوكمة، تستمر إدارة الشركة كذلك في تحديث السياسات والإجراءات الداخلية لضمان التزامها بمتطلبات حوكمة في أنشطة العمل.

النتيجة، تؤكد شركة دلالة القابضة على التزامها بمتطلبات نظام حوكمة الشركات الخاص ب الهيئة قطر لأسواق المال، للمحافظة على استقرار ونمو الشركة ولكسب ثقة مساهميها وأصحاب المصالح الآخرين. ستقوم الشركة أيضاً بالإستمرار في تعزيز التزامها بنظام حوكمة الشركات.

2. مجلس الإدارة

لتطبيق نظام حوكمة الشركات بشكل فعال يجب أن يكون هناك فهم واضح لمسؤوليات كلًا من مجلس الإدارة والادارة التنفيذية والمساهمين وعلاقتهم مع بعضهم البعض و كذلك علاقتهم بأصحاب المصالح الآخرين و يركز هذا القسم من التقرير على مجلس الإدارة.

2.1 تشكيل المجلس

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء (9) يتم إنتخابهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين كل ثلاثة سنوات على أن يكون من بينهم ثلاثة أعضاء يمثلون المؤسسين و يتم إنتخاب باقي أعضاء المجلس من المساهمين الآخرين.

على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين ، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين و يجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية ، وأخر لتمثيل العاملين بالشركة.

خلال الجمعية العمومية في 3 يونيو 2020، تم إنتخاب تسعة (9) أعضاء والذين يتكونون مما يلي:

• ستة (6) ممثلين من المساهمين وهم :

1. السيد/ عبدالله جاسم لدرويش

2. السيد/ يوسف عبد الرحمن الخليفي (محفظة استثمارات القوات المسلحة)

3. السيد/ علي حسين المسادة

4. السيد/ فيصل احمد علي السادة

5. السيد/ فرهود هادي الهاجري

6. السيد/ محمد سامي أبو شيخة

> ثلاثة (3) ممثلين من المؤسسين التاليين:

» واحد (1) ممثل عن صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الاجتماعية السيدة / موزة محمد السليطي

» إثنان (2) ممثلين عن جهاز قطر للاستثمار السيد/ قيم حمد الكواري، والسيد/ خالد يوسف السبيعي

في مارس 2021 تم تعيين السيد/ فرهود هادي الهاجري عضواً منتدباً لشركة دلالة القابضة، وفي نوفمبر 2021 قررت الموافقة على استقالة السيد / فرهود الهاجري كعضو منتدب وتم تعين السيد/ موزة محمد السليطي .

يلخص الجدول التالي الهيكل الحالي لمجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة كما في 31 ديسمبر 2021:

نسبة الأسهم المملوكة للجهة التي يمثلها	نسبة التملك بصفة شخصية	مستقل	غير تنفيذي	الوظيفة	عضو مجلس الإدارة	م
-	%0.18	✓	✓	رئيس مجلس الإدارة	السيد/ عبدالله جاسم الدرويش	1
%5	-	✗	✓	نائب رئيس مجلس الادارة	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي (ممثل لـ محفظة استثمار القوات المسلحة)	2
%4.85	-	✓	✗	عضو	السيدة/ موزة محمد السليطي (ممثلة صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الاجتماعية)	3
-	%0.18	✓	✓	عضو	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	4
-	%0.18	✗	✓	عضو	السيد/ على حسين الساده	5
-	%0.18	✓	✓	عضو	السيد/ فيصل احمد علي الساده	6
	%0.18	✓	✓	عضو	السيد/ فرhood هادي الهاجري	7
%1.72	-	✓	✓	عضو	السيد/ خالد يوسف السبيعي (ممثل لـ جهاز قطر للاستثمار)	8
%1.72	-	✓	✓	عضو	السيد/ تميم حمد الكواري (ممثل لـ جهاز قطر للاستثمار)	9

و فيما يلي ملخص للسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة:

السيد/ عبدالله جاسم الدرويش
(رئيس مجلس الإدارة)

- رجل اعمال
- حاصل على بكالوريوس الهندسة معمارية من ولاية كارولينا الولايات المتحدة الامريكية
- مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة الفريح
- رئيس اللجنة التنفيذية لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي
(نائب رئيس مجلس إدارة)

- حاصل على بكالوريوس العلوم في الإدارة بجامعة تيمبل، فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- شغل مناصب كمدير للمحفظة الاستثمارية ببرزان القابضة، رئيس الإستثمار الاستراتيجي بوزارة الدفاع، رئيس بالإئابة لإدارة المخاطر بمصرف قطر المركزي.
- هو رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة.

السيدة/ موزة محمد السليطي
(عضو المنتدب)

- حاصلة على الماجستير في العلوم المصيرفة والمالية من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة.
- بكالوريوس علوم في الاقتصاد والإدارة (تخصص محاسبة) من جامعة قطر.
- السيدة/ موزة السليطي حالياً مدير وحدة التخطيط والبحث/ مدير مكتب حسابات الصناديق بالإئابة بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية منذ 2009.
- قبل ذلك، عملت ببيوان المحاسبة منذ 1993 وشاركت في العديد من المنتديات والمؤتمرات الاقتصادية والاستثمارية في دولة قطر.
- عضو لجنة التنفيذية و لجنة التدقيق في شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة.

السيد/ فرهود هادي الهاجري
(عضو مجلس إدارة)

- حاصل على بكالوريوس علوم من جامعة قطر عام 2000
- حاصل علي ماجستير إدارة أعمال من جامعة جدارا بالأردن عام 2019
- مستشار بوزارة البلدية
- عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق بشركة ودام.
- رئيس لجنة التدقيق بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

السيد/ على حسين الساده
(عضو مجلس إدارة)

- حصل على بكالوريوس في العلوم الإسلامية من جامعة قطر.
- يمتلك خبرة واسعة النطاق في القطاع المالي.
- يدبر السيد / على الساده بصفته رجل أعمال مجموعة واسعة من الاستثمارات الخاصة.

- عضو مجلس إدارة وعضو اللجنة التنفيذية لبنك قطر الوطني منذ 1998، عضو مجلس إدارة في شركة قطر للملاحة (ملاحة)، وعضو مجلس إدارة شركة حائل للخدمات البحرية، المطلوكة بالكامل من قبل ملاحة ، وعضو مجلس إدارة للعديد من الشركات خارج دولة قطر بالإمارات والبحرين وسوريا.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة.

السيد/ فيصل احمد علي المسادة

(عضو مجلس إدارة)

- رجل اعمال
- حاصل على بكالوريوس علم اجتماع من جامعة قطر
- مدير عام شركة دار البركة للتجارة والمقاولات
- عضو في اللجنة التنفيذية لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

السيد/ محمد سامي عبدالله سليم أبو شيخة

(عضو مجلس الادارة)

- حاصل على بكالوريوس إدارة اعمال من الاكاديمية العربية للعلوم التكنولوجية من مصر
- شغل سابقا منصب رئيس الخدمات المصرفية الخاصة ببنك التجاري القطري
- عضو في اللجنة التقنية لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

السيد/ خالد يوسف السبيعى

(عضو مجلس إدارة)

- حاصل على بكالوريوس في العلوم المالية من جامعة اريزونا
- شغل العديد من المناصب في القطاع المالي في دولة قطر
- الرئيس التنفيذي لبنك بروه منذ عام 2014
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

السيد/ تيم حمد الكواري
(عضو مجلس إدارة)

- حاصل على الماجستير في إدارة الاعمال من الجامعة الأمريكية
- حاصل على بكالوريوس في إدارة الاعمال منجامعة جورج وشنطن
- عمل في مجال الصيرفة وتطوير الاعمال
- الرئيس التنفيذي لمجموعة كيونفست منذ عام 2012
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة.

2.2 المدة الزمنية لمجلس الإدارة والتتجديه

خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة في 3 يونيو 2020، تم إنتخاب تسعة (9) أعضاء، ثلاثة منهم من المؤسسين. ستنتهي المدة الزمنية لمجلس الإدارة الحالي بنهاية السنة المالية 2022

(اجتماعات مجلس الإدارة)
وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، والنظام الأساسي للشركة، يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسة أو نائب الرئيس في حالة غيابه ، و على الرئيس أن يدعو المجلس للأجتماع إذا طلب ذلك عضوان من أعضائه على الأقل، ويجب لا يقل عدد الاجتماعات عن ستة اجتماعات كحد أدنى خلال السنة المالية الواحدة ، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس ، ولا يجوز أن يقتضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع المجلس ، و يجتمع مجلس الإدارة في مركز الشركة و يجوز أن يجتمع خارج مركزها .
ويجوز للعضو الغائب أن ينوب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور و التصويت ، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ، ولا يجوز أن ينوب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد .

ويجب إرسال الدعوة لاجتماع المجلس لكل عضو من أعضاء المجلس قبل أسبوع على الأقل من تاريخ الاجتماع مع جدول أعمال الاجتماع علماً بأنه يحق لكل عضو في مجلس الإدارة إضافة أي بند على جدول الأعمال كما ستحضر الإدارة التنفيذية العليا للشركة اجتماعات المجلس حسبما هو مطلوب لتقديم التقارير الخاصة بمسؤولياتها أو تسعى للحصول على الموافقة بشأنها

خلال السنة المالية 2021 اجتمع مجلس الإدارة عشر (10) مرات لضمان إستيفائه بشكل ملائم لأدواره ومسؤولياته. يلخص الجدول التالي اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة:

م	عضو مجلس الإدارة	الاجتماع رقم 10	الجتماع رقم 9	الجتماع رقم 8	الجتماع رقم 7	الجتماع رقم 6	الجتماع رقم 5	الجتماع رقم 4	الجتماع رقم 3	الجتماع رقم 2	الاجتماع رقم 1
1	السيد / عبدالله جاسم الدرويش	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	السيد / يوسف عبدالرحمن الخليفي (ممثل محفظة استثمار القوات المسلحة القطرية)	✓	✗	✓	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✓
3	السيد / علي حسين السادة	✗	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4	السيد / فرهود هادي الهاجري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
5	السيد / فيصل احمد السادة	✓	✗	✗	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6	السيد / محمد سامي أبو شيخة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
7	السيدة / موزة محمد السليطي (ممثلة صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الاجتماعية)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
8	السيد / تيم حمد الكواري (ممثل جهاز قطر للاستثمار)	✗	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✗
9	السيد / خالد يوسف السبيعي (ممثل جهاز قطر للاستثمار)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

وسيلة الإيضاح:

- حاضر ✓
- غائب ✗
- ليس عضواً بعد ☒
- تم إستبداله ☩

2.3 مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بتطوير سياسة مكافآت وتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة في 2019، والتي تلخص كيفية تحديد وتخصيص مكافآت مجلس الإدارة، وفقاً للقوانين واللوائح المطبقة مثل قانون الشركات التجارية ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قامت الشركة بتبني سياسة المكافآت مجلس الإدارة وفقاً للوائح سالف الذكر.

يتم الرجوع إلى البيانات المالية فيما يخص البدلات التي تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2021 .

٢.٤ حظر الجمع بين المناصب

عقب انتخاب مجلس الإدارة، يجتمع مجلس الإدارة وي منتخب من بين أعضائه رئيس المجلس ونائبه لمدة عام، وفقاً للمادة رقم 7 من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية لا يجوز لأحد بشخصه أو صفة أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركة أو نائباً للرئيس في الدولة ، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاثة شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة ، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزة لها الرئيس في الدولة ، ولا أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين تمارسان نشاطات متجلadas.

ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأى منصب تنفيذي بالشركة ، ولا يجوز للرئيس أن يكون عضواً في أي من لجان المجلس المنصوص عليها في هذا النظام. للسنة المالية 2021، قدم كلّاً من رئيس مجلس الإدارة والأعضاء إقرار بعدم جمع أيّاً منهم للمناصب المحظوظ عليهم الجمع بينها وفقاً للقانون و أحكام هذا النظام، وتقوم الشركة بالحصول على الإقرار سنوياً و يقوم أمين سر المجلس بالاحتفاظ بهذا الإقرارات داخل الملفات.

٢.٥ مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

هو رئيس الشركة الذي يمثل الشركة و يمثلها لدى الغير و أمام القضاء ، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة و منتجة و العمل على تحقيق مصلحة الشركة و الشركاء و المساهمين و سائر أصحاب المصالح و تتضمن مهام و مسؤولياته ما يأتي:

- ١- التأكد من قيام المجلس مناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
- ٢- الموافقة على جدول أعمال اجتماعاته مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية مسألة بطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
- ٣- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تطوير شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
- ٤- إتاحة كافة البيانات والمعلومات و الوثائق و المستندات و السجلات الخاصة بالشركة و بالمجلس و لجنة لأعضاء المجلس.
- ٥- إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين و العمل على إيصال آرائهم إلى العجلس.
- ٦- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصورة خاصة ، بالمشاركة الفعالة و تشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين و غير التنفيذيين.
- ٧- إبقاء الأعضاء على أطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام ، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك

2.6 مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بإعداد ميثاق المجلس الذي يلخص مسؤولياته وأدبه ومهامه، كما يشمل الميثاق مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والبنود الأخرى ذات الصلة التي تتطلبها هيئة قطر للأسوق المالية، التي يتم نشرها على موقع الشركة الإلكتروني، بهدف الميثاق إلى عمل نظام حوكمة شركات للشركة أكثر شفافية وفهمًا ويمكن الوصول إليه من قبل المساهمين.

تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليه في الميثاق على سبيل المثال وليس الحصر:

1. وضع استراتيجية الشركة (بما في ذلك الأهداف والرؤية والرسالة والأهداف والإستراتيجيات والخطط الإستراتيجية) ورقابة تنفيذ الإدارة لتلك الإستراتيجية.
2. تعيين واقالة الرئيس التنفيذي للشركة وتحديد مدة خدمته وراتبه ومتكافأه ورقابة أداء مقارنة بالأهداف الموضوعة.
3. التصديق على تعيين واقالة أمين سر المجلس والأعضاء التنفيذيين الكبار (حسب الطلب).
4. التأكيد من تشكيل المجلس وفقاً لما هو منصوص عليه في اللوائح الداخلية للشركة ووفقاً لمتطلبات التشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية (وتشمل تلك المتطلبات على سبيل المثال لا الحصر أن يكون بالمجلس أعضاء مستقلين وأن يكون ثلث المجلس على الأقل مكوناً من أعضاء مستقلين على أن تكون أغلبية أعضاء المجلس مشكلة من أعضاء غير تنفيذيين، كما يجب أن تتم عمليات الترشيح لعضوية المجلس وفقاً للمبادئ الإرشادية للملاءة المالية والملائمة الواردة في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية، هذا بالإضافة إلى إدراج البنود والشروط التي تضمن أن المساهمين سيحصلون على المعلومات قبل عملية التصويت فيما يتعلق بالمرشحين ليكونوا أعضاء مجلس إدارة، وعملية التصويت لانتخابات أعضاء مجلس الإدارة وإجراءات إقالة أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك حالات الإخفاق في حضور اجتماعات المجلس. عندما يرى المجلس أنه من الضروري أن يتقدم باقتراح للجمعية العمومية غير العادية للمساهمين لتعديل النظام الأساسي لشركة).
5. تحديد استقلالية الأعضاء غير التنفيذيين على أساس منظم وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية.
6. تحديد السلطات والواجبات والمسؤوليات المفروضة لأعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائبه والرئيس التنفيذي.
7. وضع سياسة المكافآت وفترات الترشح لأعضاء مجلس الإدارة.
8. إعداد برنامج التدريب للأعضاء مجلس الإدارة الجدد لضمان أنهم عند انتخابهم فليهم سيكونون على دراية كاملة بمسؤولياتهم ولديهم الفم السليم لطريقة إدارة الشركة.
9. وضع نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام والإشراف العام عليه وموافقة مدى فاعليته وتعديلاته عند الحاجة.
10. إطلاق الأعضاء على آخر التطورات في جوانب حوكمة الشركات وأفضل الممارسات في مجال الشركة.
11. تعيين اللجان التي يراها النطاق مناسبة لمساعدتهم على القيام بأعمالهم ومسؤولياتهم وتحديد مسؤولياتهم.
12. الموافقة على السياسة المتعلقة بتغيير سياسة حالية وممارسة حالية مقدمة من خلال اللجان أو من قبل الإدارة.
13. رقابة الأداء المالي للشركة.
14. رقابة النتائج المالية ونراحته للتقارير وخاصة الموافقة على الميزانيات السنوية بما في ذلك مصروفات رأس المال الكبيرة وخطط الأعمال والإستراتيجيات طويلة الأجل.
15. التأكيد من أن نراحته للتقارير المالية للشركة والتقارير الأخرى لها من خلال الموافقة والرقابة.
16. رقابة أداء الشركة ومقارنته بالموازنات والخطط.
17. وضع حدود معينة لصلاحيات الإدارة التنفيذية العليا بناء على قرار مجلس الإدارة.
18. وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم.
19. إدارة المخاطر والإشراف على الضوابط الداخلية، التأكيد من التدقيق الفعال وإدارة المخاطر ونظم الالتزام ونظم الالتزام وتطبيقها لحماية أصول الشركة والحد من احتمالية تشغيل الشركة بأي طرق مخالفة للمتطلبات القانونية أو معايير المخاطر المقبولة، مراجعة تطبيق وفعالية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

20. التغيرات الجوهرية في الإجراءات والسياسات المحاسبية وإدارة المخاطر.
21. الأمور التي سيكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة والتزاماتها واستراتيجية المستقبلية أو سمعتها.
22. رقابة الالتزام بالعقود والقوانين والتشريعات والالتزامات التشريعية والمعايير الأخلاقية.
23. وضع المعايير الخاصة بالسلوك المهني وضمان الالتزام بها.
24. اقتراح التغيرات على النظام التأسيسي والتشريعات الداخلية بالشركة.
25. القيام بالمراجعة على أساس منتظم لخطة تعاقب الإدارة العليا والتطوير.
26. التأكيد من وجود الموارد المناسبة بالشركة وذلك بغض النظر عن تفاصيل الإستراتيجيات بنجاح وفعالية الخاصة بالشركة والعمليات اليومية للشركة.
27. التأكيد من أن الشركة بها خطاء تأميني كافٍ للمنتجات والمطلوبات العامة ومسؤوليات الأعضاء والموظفين في حالة وجود مطالبة على الشركة.
28. سياسات الشركة فيما يخص التوظيف والمكافآت.
29. إدارة المشكلات والسمعة الإدارية.
30. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون ، ويجب أن تشمل الدعوة و الأعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمناً البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة و اعتماده.
31. تقديم التوصيات للمدقق الخارجي وتعيين مدقق خارجي جديد عند الحاجة شريطة أن يتم التصديق على أي توصيه بمقدمة للمجلس من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الالتزام بتشريعات تدوير المدقق الخارجي.
32. القيام بالطبيعة الواحجة حول أي أمور و ملاحظات يقدمها المدققون الخارجيون. التأكيد من الرد في الوقت المناسب من قبل مجلس الإدارة على آية استفسارات وأمور واردة في مكاتبات أو تقارير المدققين الخارجيين.
33. تحديد المدقق الداخلي والتأكد من استقلاليته على أن يتم دعم تلك الاستقلالية بأن يقوم مجلس الإدارة بتحديد روابط ومكافآت التدقيق الداخلي.
34. المتابعة مع الإدارة التنفيذية العليا بعرض تنفيذ أي مهام محددة من قبل المدقق الخارجي أو الداخلي.
35. التنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ولجنة التدقيق.
36. التأكيد من حضور أعضاء لجنة التدقيق ولجنة الترشيح والمكافآت والحكمة والمدقق الخارجي اجتماع الجمعية العمومية.
37. التأكيد من أن الشركة ملتزمة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالإضافة إلى النظام الأساسي واللائحة الداخلية، المجلس مستول أيضاً عن حماية الشركة ضد إجراءات وممارسات غير قانونية أو مخلة أو غير ملائمة. يجب على المجلس مراجعة وتحديث سياسات الحوكمة ومراجعة وتحديث بانتظام قواعد السلوك المهني فيما يتعلق بقيم الشركة والسياسات والعمل على الإجراءات الداخلية الأخرى والتأكد من الالتزام جميع أعضاء المجلس وموظفي الشركة بها بالإضافة إلى مستشاري الشركة أيضاً.
38. مراجعة مبادئ السلوك المهني بانتظام حتى يتأكد من أنها توضح أفضل الممارسات وأنها تبني بجاجات الشركة.
39. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا ، و خطة التعاقب على إدارتها.
40. يكون المجلس حق الوصول الكامل والقرار للمعلومات و المستندات و السجلات الخاصة بالشركة. يجب على الإدارة العليا للشركة أن تزود المجلس و لجاته بكافة المستندات و المعلومات التي يطلبونها.
41. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة ، وعرضها على الجمعية العامة لاقرارها.
42. يقوم مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع برامج التوعية لنشر ثقافة الرقابة الذاتية والالتزام بالقوانين والتشريعات. واللوائح ذات الصلة والمنظمة لحمل الشركة.

2.7 تقييمات مجلس الإدارة

نحرص شركة دلالة القابضة على تعزيز وتطوير مشاركة مجلس الإدارة ونطاق فاعليته على مدار العام، وذلك عن طريق اجراء تقييم ذاتي سنوي باعتباره أداة أساسية للحكومة التي تتبع فرصة مشاركة فعلية لأعضاء مجلس الإدارة. لذا، تولى لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية تنسيق اجراء هذا التقييم الهادف إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة على استعراض ادائهم بصورة شاملة والعمل على تحسينه سنويا. كما يتيح هذا التقييم للمجموعة القدرة على قياس تنوع تركيبة اعضاء مجلس الإدارة من حيث المعاشرة وفعالية الأداء وخلفيّتهم المهنية ومدى قدرتهم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

وقد اجتمعت لجنة الترشيحات بعد انتهاء السنة المالية 2021 وراجعت التقييم الذاتي لمجلس الإدارة وقد أظهرت نتائج التقييم فعالية تشكيل المجلس وكفاءته.

2.8 أمين سر مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتعيين السيد / إسلام صابر ياسين كأمين سر المجلس. يقوم أمين سر المجلس بمساعدة الرئيس و كافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام ، و يلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس و منها:

- تحرير محاضر الاجتماعات المجلس بحدّ بها أسماء الأعضاء الحاضرين و الغائبين ، ويبين فيها ما دار بالإجتماع و يتثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس
- قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ اصدارها.
- قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة و مرتبة وفقاً لتاريخ انعقادها موضحاً فيها. الأعضاء الحاضرين و الغائبين و القرارات التي أتخذها المجلس في الاجتماعات ، والإعتراضات إن وجدت.
- حفظ محاضر الاجتماعات المجلس و قراراته و تقاريره و كافة سجلات و مراسلات المجلس و مكاتباته في سجلات ورقية إلكترونية.
- إرسال الدعوة لأعضاء المجلس و المشاركين – إن وجدوا – مرفقاً بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لأنعقاد الاجتماع بأسوبعين على الأقل و إستلام طلبات الأعضاء بالإضافة بذلك أو أكثر إلى جدول الأعمال و إثبات تاريخ تقديمها.
- الترتيب الكامل بين الرئيس و أعضاء المجلس و بين الأعضاء فيما بينهم و بين المجلس و الجهات المعنية و أصحاب المصالح بما فيهم المساهمين و الإدارة و الموظفين.
- تمكين الرئيس و الأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق و مستندات الشركة ، وكذلك المعلومات و البيانات الخاصة بها.
- حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظوظ عليهم الجمع بينها وفقاً للقانون و أحكام هذا النظام.

السيد/ إسلام صابر ياسين حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية (جمهورية مصر العربية) دفعة عام 2006. هو حالياً يشغل منصب مساعد مدير الإدارة القانونية بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة وهو يعمل بالشركة اعتباراً من 2010 ولديه خبرة نحو 12 سنة لدى شركة مساهمة.

2.9 المتحدث الرسمي

جزء من متطلبات هيئة قطر للأسوق المالية، قامت الشركة بتعيين الأشخاص التاليين أسمائهم كمتحدثين رسميين:

1. السيد/ محمد الصادى - مدير العمليات.

3. لجان مجلس الإدارة

يجوز للمجلس تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته ، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام .
اللجان التي تم تأسيسها من قبل مجلس الإدارة هي:

- لجنة التدقيق
- لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- اللجنة التنفيذية

على الرغم من أن مجلس الإدارة قام بتفويض بعض من صلاحياته إلى اللجان المذكورة أعلاه، إلا أن تظل المسئولية النهائية عن الشركة على المجلس وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو أشخاصاً آخرين للقيام ببعض أعماله ، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.
مسئولييات كل لجنة محددة وموثقة في ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من قبل المجلس. بالإضافة إلى أن المجلس يقوم على أساس دورى بإجراء تقييم أداء لإنجازات اللجان لضمان أن أعضاء اللجان لديهم أدوار واضحة ومفهومة من قبل كل عضو. وفقاً للمادة 19 من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، يتquin على كل لجنة تقديم تقريرها السنوي إلى مجلس الإدارة يتضمن أعمالها وتوصياتها.

3.1 لجنة التدقيق

إن مسؤوليات لجنة التدقيق هي مساعدة المجلس في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بـ على سبيل المثال وليس الحصر:

1. إعداد مقترن بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة وعرضه على المجلس ، و القيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر.
2. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).
3. النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.
4. رصد عوامل الخطير الخاصة بشركة دلالة وتقديم مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل.
5. تتحقق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.
6. مناقشة أنظمة الرقابة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تقسم بالكتاعات.
7. النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناء على طلب مجلس الإدارة، أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة.
8. استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.
9. مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتتحقق مثل هذه البيانات والتقارير، مع التركيز بشكل خاص على الآتي:
 - أية تغيرات في السياسات والأعمال المحاسبية.
 - المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا.
 - التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات.
 - استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل.
 - الالتزام بالمعايير المحاسبية معايير التقارير المالية الدولية.
 - الالتزام بالقواعد المعمول بها في بورصة قطر.

- الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.
- 10. النظر في أية مسائل هامة وغير عادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دالة.
- 11. الإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفاعلية التدقيق الخارجية وفقاً للمعايير الدولية المعتمد بها في التدقيق ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.
- 12. التأكيد من أن المدقق الخارجي يقوم بأعمال تدقيق سنوية ونصف سنوية مستقلة بغرض توفير ضمانت موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقاً للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابه التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دالة بدقة في جميع النواحي المالية.
- 13. الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.
- 14. الاهتمام بآية موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.
- 15. التأكيد من ردم مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.
- 16. التأكيد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على آية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.
- 17. توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مدققي حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:
 - أـ. أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دالة.
 - بـ. يجب أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استناداً إلى المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابه التقارير المالية.
 - ثـ. متابعة القواعد واللوائح المعتمد بها بخصوص ملؤنة المدقق.
- 18. مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأية استيضاحات هامة يطلبها المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك ردم الإدارة التنفيذية العليا.
- 19. تقييم أداء المدقق الخارجي.
- 20. الإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، وعلى وجه الخصوص ضمن أن التدقيق الداخلي يعني بالمهام الآتية:-

 - أـ. مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.
 - بـ. عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.
 - ثـ. أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.
 - ثـ. أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دالة.
 - جـ. أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي بحدده مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة.
 - حـ. أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومية.

- 21. التأكيد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.
- 22. توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل - على وجه الخصوص الآتي:-

- أ-. مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.
 - بـ- تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للإستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
 - ثـ- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.
 - ثـ- اخفاق الرقابة الداخلية وضعيتها أو الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دلالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح اخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دلالة السنوية والقوانين المالية الخاصة بها).
 - جـ- التزام شركة دلالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بهاخصوص قوانين السوق والإفصاح.
 - حـ- التزام شركة دلالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.
 - خـ- كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دلالة.
23. التأكيد من أن إعداد تقرير التدقق الداخلي يتم كل ثلاثة أشهر وتقدمية إلى اللجنة ومجلس الإدارة.
24. الإشراف على مراقبة الأنشطة المالية والإدارية والفنية للتدقيق الداخلي ومراقبتها.
25. تقييم أداء المدقق الداخلي.
26. التأكيد من أن المدققين الخارجيين والداخليين كيانات نظامية منفصلة وضمن أن جميع المتطلبات الأخرى لتعيين مدقق خارجي يتم تطبيقها على تعيين المدقق الداخلي بما في ذلك تناول المدقق (عندما يقرر مجلس الإدارة إسناد مهمة المدقق الداخلي لاستشاري خارجي).
27. التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المنتفع بمسؤوليات المدير المالي.
28. التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتوافق الموارد الازمة وفاعلية الضوابط الداخلية.
29. تدقيق الملاحظات المطروحة من أي من التقارير المقدمة للجنة وإحالتها إلى الأدارات المعنية لاتخاذ إجراءات المتابعة والتصرف في الوقت المناسب.
30. وضع قواعد يستطيع من خلالها موظفي شركة دلالة الإياغ سريعاً عن أي مخاوف حول المسائل الواردة في التقارير المالية أو الضوابط الداخلية أو آية أمرأ أخرى تثير الشكوك، حيث تعتبر مثل هذه المسائل غير أخلاقية أو غير نظامية وتضر بشركة دلالة.
31. ضمان توفر الترتيبات المناسبة التي تسمح بالتحقيق النزيه المستقل في حين التأكيد مما سبق ذكره وضمان سرية المبلغ وكذلك حمايته من الانقام.
32. النظر في المسائل التي يثيرها المدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المنوط به مسؤولية الالتزام أو المدققين الداخليين أو المدققين الخارجيين.
33. الإشراف على التزام دلالة بقواعد السلوك المهني.
34. ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.
35. ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم؛
36. حضور الجمعية العمومية.
37. التشاور - على حساب شركة دلالة مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.
38. التوصية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتوزيع وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.
39. تقويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحداً أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.
- تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يرأسهم عضو مستقل، ويتمتع غالبية الأعضاء بمعارف واسعة بالشؤون المالية. كما في 31 ديسمبر 2021 يتكون أعضاء اللجنة من ما يلي:

الحالة	الوظيفة	عضو مجلس الإدارة	م
مستقل	الرئيس	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	1
مستقل	عضو	السيدة/ موزة محمد السليطي	2
مستقل	الرئيس	السيد/ فرهود هادي الهاجري	3

عقدت لجنة التدقيق (5) اجتماعات خلال السنة المالية 2020 وتم تلخيص تفاصيل الحضور أدناه:

الجتماع رقم 6	الاجتماع رقم 5	الجتماع رقم 4	الجتماع رقم 3	الجتماع رقم 2	الجتماع رقم 1	عضو مجلس الإدارة	م
✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/ محمد ابوشيخه	1
✓	x	✓	✓	✓	✓	السيدة/ موزة محمد السليطي	2
✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/ فرهود هادي الهاجري	3

وسيلة الإيصال:

غائب

حاضر

تم إستبداله بطلب من الجهة التابع لها

ليس عضواً بعد

خلال عام 2021 قامت لجنة التدقيق بتقديم خطابين إلى مجلس الإدارة مفصلاً توصياتها. كان محور الخطاب من اللجنة إلى مجلس الإدارة بخصوص ما يلي:

- توصيات بشأن الالتزام بقوانين ولوائح الحوكمة ، والتي تنص على الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، وعدم تدخل مجلس الإدارة في المهام التنفيذية.
- تعيين المدققين الخارجيين برودل اندر بارتنر للسنة المالية 2021.
- رفع قائمة بالمخاطر الجوهرية التي تتعرض لها المنشأة لعام 2021 إلى مجلس الإدارة.
- توصيات عن أهم الملاحظات في الرقابة على التقارير المالية لعام 2021.

لجنة الترشيحات والمكافآت والحكمة (NRGC)

وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية تم دمج لجان الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة مع إضافة نطاق الحوكمة. لجنة الترشيحات والمكافآت والحكمة مسؤولة بشكل مبدئي عن ضمان أن الترشيحات وتعيين أعضاء مجلس الإدارة يتم وفقاً لإجراءات رسمية وصارمة وشفافة وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، النظام الأساسي للشركة واللوائح المطبقة. تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت والحكمة ما يلي:

1. وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في إنتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس.
2. ترشيح من تراه مناسباً لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده.
3. إعداد وتقديم خطة تعاقب الإدارة و برنامج التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد وكذلك عملية التدريب و خطة عمل أعضاء مجلس الإدارة و تقرير حوكمة الشركات السنوي إلى مجلس الإدارة لاعتماده بناءً على نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية.
4. ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.
5. تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس .
6. رفع قائمة المرشحين إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن ، على أن ترسل نسخة منها إلى الهيئة.
7. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس محدداً نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن.
8. تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً ، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس و أعضاء المجلس ، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس 5% من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطيات و الاستقطاعات القانونية و توزيع الأرباح النقدية و العينية على المساهمين.
9. تحديد أسس منح البدلات و الحوافز بالشركة و منها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.
10. تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي للشركة و اعتماده في إجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين ، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.

يتكون أعضاء اللجنة مما يلي:

الوظيفة	عضو مجلس الإدارة	م
الرئيس	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي	1

عضو	السيد/ علي حسين الساده	2
عضو	السيد/ تميم حمد الكواري	3
عضو	السيد/ خالد يوسف السبيعي	4

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت والحكمة (5) اجتماعات خلال السنة المالية 2021 وتم تلخيص تفاصيل الحضور أدناه:

م	عضو مجلس الادارة	الاجتماع رقم 5	الاجتماع رقم 4	الاجتماع رقم 3	الاجتماع رقم 2	الاجتماع رقم 1
1	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي	✓	✓	✓	✓	✓
2	السيد/ علي حسين الساده	✓	✓	✓	✓	✓
3	السيد/ تميم حمد الكواري	✓	✓	✓	✓	✓
4	السيد/ خالد يوسف السبيعي	✓	✓	✓	✓	✓

وسيلة الإيضاح:

حضر	✓	غائب	✗
تم استبداله بطلب من الجهة التابع لها	∅	ليس عضواً بعد	☒

وقد قدمت اللجنة لمجلس الإدارة عدداً من التوصيات خلال عام 2021 وهي كالتالي:

- ترقية عدد من المدراء التنفيذيين.
- ترشيح العضو المنتدب وتحديد مهامه.
- تحديد مكافأة العضو المنتدب.
- مقاولة المرشحين لمنصب الرئيس التنفيذي .
- مراجعة سياسة المكافآت
- تحديد مكافأة موظفي الشركة

3.2 اللجنة التنفيذية

المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية هي:

1. وضع السياسة العامة للشركة واعتماد السياسات والإجراءات الداخلية.
2. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة.
3. مراقبة والشراف على الاداء المالي للشركة.
4. مراجعة الموازنة السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة.
5. وضع السياسة الاستثمارية للشركة.
6. وضع سياسة الاستثمار الخاصة بمحفظة الشركة للأوراق المالية وطريقة ادارتها.
7. الموافقة على أية مشروعات استثمارية.
8. مراجعة والموافقة على بيع أي أصول خاصة بالشركة باستثناء العقارات والاسهم المخصصة للاستثمار.
9. الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات التي تتعد صلاحية الرئيس التنفيذي
10. الموافقة على القروض التي تطلبها الشركة.
11. اعتماد خطط الاعمال الخاصة بشركة دلالة القابضة والشركات التابعة قبل تقديمها لمجلس الإدارة.
12. مراجعة واعتماد المقترفات الخاصة بتغيير رأس المال وهيكل الشركة.
13. مراجعة واعتماد المقترفات الخاصة بإصدار سندات أو أوراق مالية.
14. تعيين وانهاء خدمات الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي وتحديد راتبيهما..

تتكون اللجنة التنفيذية من ما يلى:

الوظيفة	عضو مجلس الإدارة	م
الرئيس	السيد/ عبدالله جاسم الدرويش	1
عضو	السيدة/ موزة محمد السليطي	2
عضو	السيد/ فيصل احمد السادة	3
عضو	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	4

تم تعيين السيد/ محمد سامي أبو شيخة في اللجنة التنفيذية بدلاً من السيدة / موزة محمد السليطي في نوفمبر 2021.

عقدت اللجنة التنفيذية (13) اجتماعات خلال السنة المالية 2021 وتم تلخيص تفاصيل الحضور أدناه:

م	عضو مجلس الادارة	الاجتماع رقم 13	الاجتماع رقم 12	الاجتماع رقم 11	الاجتماع رقم 10	الاجتماع رقم 9	الاجتماع رقم 8	الاجتماع رقم 7	الاجتماع رقم 6	الاجتماع رقم 5	الاجتماع رقم 4	الاجتماع رقم 3	الاجتماع رقم 2	الاجتماع رقم 1
1	السيد / عبدالله جاسم الدرويش	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	السيدة/ موزة محمد السليطي	⊗	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3	السيد/ فيصل احمد السادة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	✓	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒

وسيلة الإيضاح:

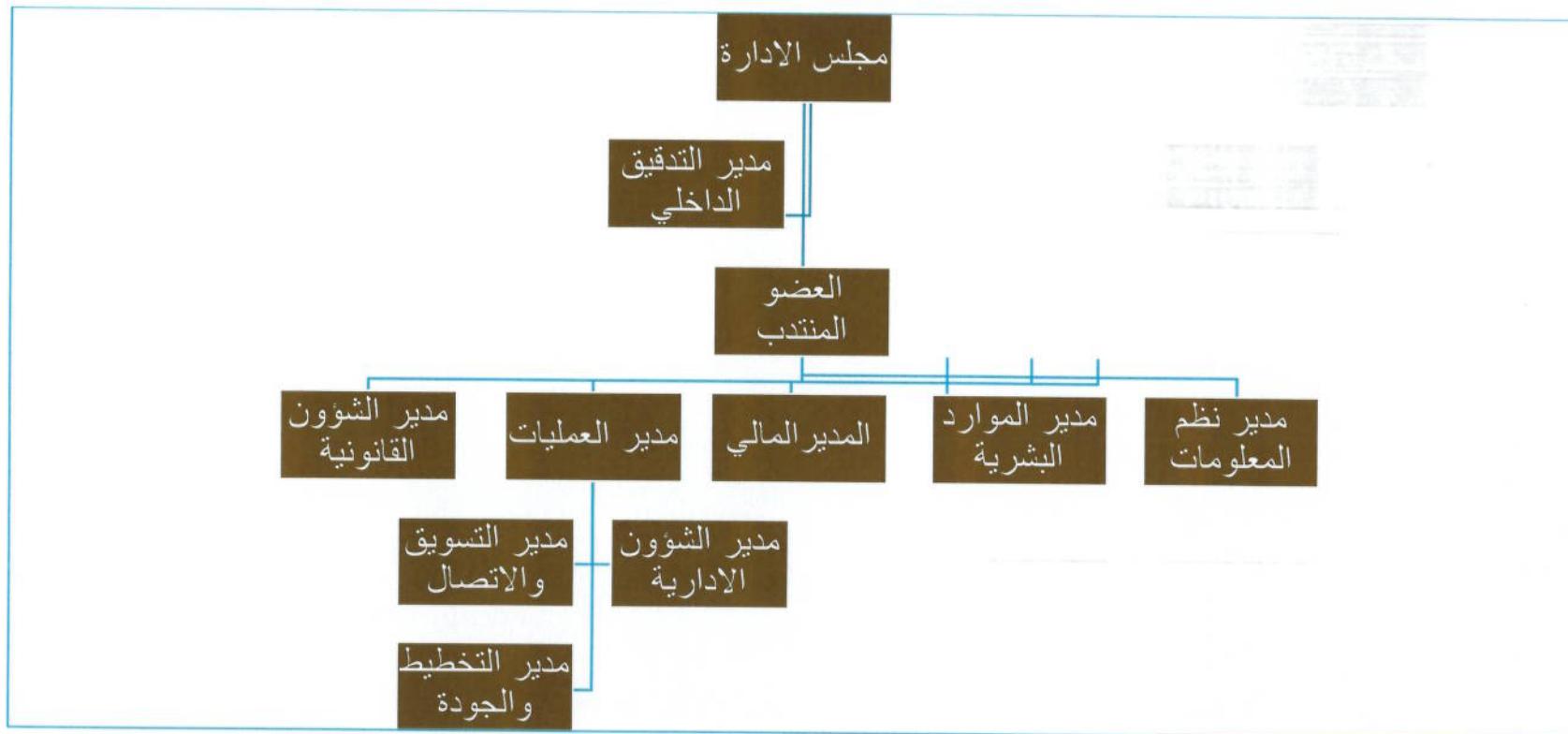
غائب	×	✓
حاضر	⊗	☒
تم استبداله	⊗	☒
ليس عضواً بعد	⊗	☒

توصيات اللجنة التنفيذية لعام 2021

- ▶ اعتمدت اللجنة الخطة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي لشركة دلالة القابضة والشركات التابعة ورفع توصية لمجلس الادرة لاعتمادها.
- ▶ اعتمد الميزانية العامة للشركة لعام 2021.
- ▶ اعتمدت اللجنة انشاء محافظ استثمارية لشركة دلالة للوساطة
- ▶ وافقت اللجنة على بيع ارض القطيفان وكلفت الادارة التنفيذية بعمل الازم.
- ▶ وافقت اللجنة على التسوية مع العميل / حمد النعمة .

4. الإدارة التنفيذية العليا

الإدارة التنفيذية العليا مسؤولة عن دعم ومساعدة الرئيس التنفيذي وذلك لتطبيق سريان العمليات العامة والأعمال المالية لشركة دلالة القابضة وفقاً للسلطة المفوضة لمجلس الإدارة.
تتكون الإدارة التنفيذية العليا من:



الملفات التعريفية للموظفين الرئيسيين للإدارة التنفيذية العليا هي كما يلي:

الوظيفة	الملحوظات
العضو المنتدب	<p>تم تعيين السيدة/ موزة محمد السليمي عضواً منتدباً للشركة وتشغل المنصب منذ عام 2021 حاصلة على الماجستير في العلوم المصرفية والمالية من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة. بكالوريوس علوم في الاقتصاد والإدارة (تخصص محاسبة) من جامعة قطر.</p> <p>مدير وحدة التخطيط والبحث/ مدير مكتب حسابات الصناديق بالإدارة بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية منذ 2009. قبل ذلك، عملت بديوان المحاسبة منذ 1993 وشاركت في العديد من المنتديات والمؤتمرات الاقتصادية والاستثمارية في دولة قطر.</p>

الوظيفة	ملاحظات
مدير التدقيق الداخلي	<ul style="list-style-type: none"> السيد/ حمزة محمد شكري هو مدير التدقيق الداخلي لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة منذ 2012. حصل على بكالوريوس التجارة (شعبة محاسبة) في عام 1999 جامعة المنوفية - مصر. عمل بمكتب تدقيق برايس ووتر هاوس كوبرز قبل الإلتحاق بشركة دلالة القابضة بوظيفة مدقق أول.
مدير الشؤون القانونية	<ul style="list-style-type: none"> السيد/ طارق عوض الكريم هو مدير الشؤون القانونية للشركة ويعمل بدلاة القابضة منذ 2008. عمل كمحقق جنائي لدى وزارة الداخلية القطرية - إدارة أمن العاصمة. حاصل على بكالوريوس القانون جامعة الزقازيق - مصر 1998
مدير العمليات	<ul style="list-style-type: none"> السيد/ محمد الصادي يعمل في الشركة منذ 2005. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص تخطيط إستراتيجي) منذ 2011 من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. حاصل على ليسانس الأداب (تخصص إعلام)جامعة الزقازيق - مصر 1998. عمل بوظيفة مترجم أول في الشركة القطرية الدولية للتجارة. عمل بوظيفة صحفي أول في وكالة أنباء الشرق الأوسط.
المدير المالي	<ul style="list-style-type: none"> السيد/ محمد سوهيل هو القائم باعمال المدير المالي للشركة و يعمل بالشركة منذ 2008 حاصل على ماجستير في إدارة الاعمال المالية من جامعة انامايري (الهند) بكالوريوس تجارة جامعة مومباي (الهند). لديه معرفه متعمقة في المالية والحسابات ولديه أكثر من عقد خبرة في مجال المحاسبة في الهند و قطر .
مدير الشؤون الإدارية	<ul style="list-style-type: none"> السيد/ عبدالله محمد حمدي السويدي مدير الشؤون الإدارية بدلاة القابضة منذ 2012 وهو يعمل بالشركة منذ 2011. حاصل على دبلوم عسكري من الكلية العسكرية الكويتية. حاصل على العديد من الدورات التدريبية فى المهنرات الإشرافية و إدارة الأعمال.
مدير الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> السيدة/ نور المعضاudi مدير الموارد البشرية منذ عام 2021 وتعمل لدى الشركة منذ عام 2018 حاصلة على بكالوريوس علوم إدارة رعاية صحية من جامعة جورج ميسون الولايات المتحدة لديها خبرة موارد بشرية في شركة بروة العقارية ثلاثة سنوات

<p>السيد/ فراس غسان هو مدير نظم المعلومات للشركة منذ يناير 2020 و يعمل بالشركة منذ عام 2005.</p> <p>» هو حاصل على بكالوريوس في علوم الحاسوب الالي من الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية</p> <p>» حاصل علي العديد من الشهادات في مجاله تقنية المعلومات .</p>	<p>مدير نظم المعلومات</p>
---	----------------------------------

لا يمتلك أحد من الموظفين الرئيسيين أسمهم بالشركة.

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت والحركة بوضع سياسة محددة لمكافآت الإدارة التنفيذية وتم اعتمادها في شهر فبراير 2019. توضح هذه السياسة الآلية المتبعة بحيث تكون المكافآت مرتبطة بشكل مباشر بالجهود والأداء على مستوى الإدارة والموظفيين. من خلال تحقيق الأهداف والأغراض الموكلة وفقاً للربحية، تقييم المخاطر والأداء العام للشركة.

5. نظام الرقابة الداخلية

وفقاً لميثاق الحوكمة الشركات يجب على الشركة اعتماد نظم الرقابة الداخلية، المعتمدة من قبل المجلس، لتقييم أساليب وإجراءات إدارة المخاطر، وتطبيق لائحة حوكمة الشركات في الشركة والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويتعين أن تحدد نظم الرقابة الداخلية الخطوط الواضحة للمسؤولية والمساءلة في كافة أقسام الشركة. تشمل نظم المراقبة الداخلية على إجراءات تقييم فعالة ومستقلة للمخاطر والوظائف الإدارية، فضلاً عن وظائف المراجعة الداخلية المالية والتشغيلية بالإضافة إلى المراجعة الخارجية. وتتضمن نظم المراقبة الداخلية أيضاً التأكيد من أن يتم التعامل مع جميع معاملات الأطراف ذات الصلة وفقاً للمتطلبات المتعلقة بها. يتولى مجلس الإدارة المسؤولية كاملة عن نظام الرقابة الداخلية للشركة. تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في هذا الشأن من خلال مراجعة نظام الضوابط الداخلية للشركة. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتسلیم تقریر ربع سنوي إلى لجنة التدقيق في هذا الخصوص. جدير بالذكر أن الشركة قامت بتقييم نظام الرقابة الداخلية للتقارير المالية بنهاية العام المالي 2021 وكانت النتائج مرضية، وتم مشاركة الاستثناءات في التقرير السنوي وتقرير المدقق الخارجي.

6. إدارة المخاطر

الهدف من عملية إدارة المخاطر هو تحديد المخاطر الرئيسية التي من الممكن أن تؤثر على الشركة، تقييم قدرة الشركة على تحمل المخاطر، تطوير آليات تحديد المخاطر، وتطبيق برامج توعية وطرق التخفيف منها. تشمل هذه العملية على الأقل الخطوات التالية:

- » تحديد المخاطر لدى الأنشطة القائمة والجديدة بالشركة.
- » تحديد إحتمالية وأثر كل مخاطرة طبقاً لمعايير تقييم المخاطر.
- » تقييم المخاطر من خلال مقارنتها بالإقبال على المخاطر لتحديد ما إن كانت المخاطرة مفهولة أو أن الأمر يتطلب إجراءات إضافية.
- » تحديد كيفية تخفيف أو تجنب المخاطر (مثل خفض المخاطر، المشاركة مع طرف آخر، أو تجنب المخاطرة).
- » مراقبة المخاطر وتحديد ما إن كان تم تطبيق خطط العمل بطريقة سليمة.

مجلس الإدارة مسؤولية كاملة عن مراجعة نظم إدارة المخاطر بالشركة، بالتعاون الوثيق مع الإدارة التنفيذية العليا. يعرض الجدول التالي المخاطر المعهودة من قبل مجلس الإدارة لكل إدارة.

الادارة	مسؤولية عن
التدقيق الداخلي	<ul style="list-style-type: none"> مراقبة وتقرير عدم الالتزام الإدارة حول السياسات الداخلية والإجراءات للشركة إلى لجنة التدقيق. إعداد وتنفيذ برامج تدقيق داخلي لمراقبة وتحفيظ وتقديم التوصيات وتأكيد مستقل على التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط لتخفيض / معالجة المخاطر مثل الالتزام التشغيلي والإستراتيجي والمالي.
الالتزام	<ul style="list-style-type: none"> إدارة ورصد وتقرير مخاطر الالتزام إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الالتزام بالقوانين واللوائح.
الادارة القانونية	<ul style="list-style-type: none"> إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر القانونية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة.
المالية	<ul style="list-style-type: none"> إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر المالية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الأخرى ذات الصلة.

في دلالة القابضة يكون الموظفون المعنيون مسؤولين عن تحديد المخاطر وتجيئها والإبلاغ عنها والتواصل بشأنها. علاوة على ذلك لدى الشركة إدارة تدقيق داخلي توفر لمجلس الإدارة والإدارة العليا ضماناً مستقلاً حول فعالية إدارة المخاطر والتحكم فيها . تقوم هذه الإدارة بتقديم تقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق ، وبالنسبة للمخاطر الرئيسية التي يتم تحديدها و يتم تسليمها لاحقاً إلى المجلس.

في عام 2021 ، طلب مجلس الإدارة الحصول على عروض أسعار من مكاتب التدقيق للحصول على خدمات إدارة المخاطر المؤسسية ، من أجل تطوير وتنفيذ إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر المؤسسة يتوافق مع نظام لجنة رعاية المؤسسات (COSO Framework) و معايير الجودة المؤسسية (ISO 31000)

7. المدقق الداخلي

لدى الشركة إدارة تدقيق داخلي يرأسها مدير التدقيق الداخلي الأستاذ / حمزه شكري الذي يتحقق للعمل بالشركة في مارس 2012. إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة وتقديم خدمات ضمان وخدمات إستشارية داخل الشركة. أنها تهدف إلى إضافة قيمة إلى عمليات الشركة، تحسين أدائهم، بما في ذلك مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها من خلال جلب نهج منظم ومنضبط للتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحكومة.

بوجه خاص يتعين على إدارة التدقيق الداخلي:

- ▶ مراجعة نظم الرقابة الداخلية ومراقبة تطبيقهم.
- ▶ أن يتم تنفيذها من خلال موظفين أكفاء ومدربين بالشكل اللائق ومستقلين عملياً.
- ▶ تقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والتي تتضمن مراجعة وتقدير لنظام الرقابة الداخلي للشركة.
- ▶ أن تكون قادرة على الوصول إلى كافة أنشطة الشركة.
- ▶ أن تكون مستقلة بما في ذلك الإستقلالية عن عمليات الشركة اليومية. يجب تعزيز استقلاليتها على سبيل المثال من خلال جعل مجلس الإدارة يحدد تعويضاً لموظفيها.

مدير التدقيق الداخلي المعين يقدم تقاريره بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق وتقوم اللجنة بتحديد مكافأته وذلك لتحسين الموضوعية والاستقلالية.

8. المدقق الخارجي

مراجعة الحسابات الخارجي هو كيان مستقل، ومؤهل، ويتم تعينه بناء على توصية من لجنة التدقيق لمجلس الإدارة وبقرار من الجمعية العامة للشركة، ويتعين إجراء مراجعة سنوية ونصف سنوية مستقلة .والغرض من المراجعة هو تقديم ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين على أنه يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لأحكام هذا الميثاق والقوانين واللوائح ذات الصلة، ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية وتعرض بدقة الوضع المالي وأداء الشركة في جميع التوازي المالية. يجب على المراجع الخارجي أن يكون متوفقاً مع أعلى المعايير المهنية وأنه لا يجوز التعاقد معه من قبل الشركة لتقييم أي مشورة أو الخدمات الأخرى المتعلقة بتنفيذ أعمال التدقيق للشركة .ويجب أن يكون المراجع الخارجي مستقل تماماً عن الشركة وأعضاء مجلس الإدارة، ويجب لا يوجد أي تعارض في المصالح في علاقته بالشركة.

مراجعة الحسابات الخارجي للشركة يجب أن يحضر الجمعية العامة العادية للشركة حيث يتبع عليه تقديم تقريره السنوي والإجابة على أية استفسارات في هذا الصدد. يخضع مراجعة الحسابات الخارجي للمساءلة أمام المساهمين والمديدين للشركة لممارسة العناية المهنية الواجبة في سير أعمال مراجعة الحسابات .ومراجعة الحسابات الخارجي هو مسؤول أيضاً عن إبلاغ الهيئة وأي هيئة تنظيمية أخرى في حالة إخفاق المجلس في اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الشبهات التي أثيرت أو التي تم تحديدها من قبل مراجع الحسابات الخارجي.

شركة مساهمة عامة تقوم شركة دلالة بتغيير المراجع الخارجي كل ثلاثة سنوات كحد أقصى.

كجزء من مهمة المدققين الخارجيين، يتبع عليهم إفادة مجلس الإدارة كتابياً عن أية مخاطر تتعرض لها الشركة أو من المتوقع أن تتعرض لها، وعن جميع المخالفات فور تحديدها، بالإضافة إلى إرسال نسخة من هذا الإخطار إلى هيئة قطر للأأسواق المالية. في هذه الحالة، يكون للمدقق الخارجي الحق في دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد وفقاً لأحكام القانون في هذا الخصوص، شريطة إفادة هيئة قطر للأسوق المالية بذلك.

9. الإفصاح والشفافية

تؤكد دلالة القابضة على القيام بالإفصاح الفورى والدقيق لكافة الأمور المالية، والتي تشمل مركزها المالي وأدائها المالي، الملكية والحوكمه. كما تؤكد على التزامها بمتطلبات الإفصاح وتقوم بتقديم كافة البيانات المالية وتقارير التدقيق.

كما في 31 ديسمبر 2021، لدى دلالة القابضة ما يزيد عن تسعه ألف (9,000) مساهم وفيما يلى المساهمين الرئيسيين مع نسبة الملكية:

نسبة الملكية	المالك	نسبة الملكية
%5	محفظة استثمار القوات المسلحة القطرية	1
%5	صندوق وادي السيل	2

خلال القسم 2 و3 من هذا التقرير، قامت دلالة القابضة بالإفصاح عن الخبرات العلمية والعملية لمجلس الإدارة والموظفين الرئيسيين بالإدارة التنفيذية العليا.

لم تقم الشركة بإبرام أية معاملات مع أطراف ذات علاقة والتي من الممكن أن تتعارض مع مصلحة الشركة خلال 2021.

كما قامت الشركة بتطوير سياسة التداول للأشخاص المطلعين التي تؤكد على أنه يتعين على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمطلعين وأزواجهم وأطفالهم التصر الإفصاح عن أية تداول أو معاملة يقوموا بتنفيذها تشمل أسهم الشركة وأية أوراق مالية أخرى.

ادناه كشف بالقضايا التي اقامتها شركة دلالة القابضة والشركات التابعة لها ضد الغير والقضايا التي اقامها الغير ضد شركة دلالة القابضة والشركات التابعة لها للعام 2021.

الوصف	عدد القضايا
قضايا مرفوعة من قبل شركة دلالة وشركاتها التابعة ضد أطراف أخرى	12
قضايا مرفوعة ضد شركة دلالة وشركاتها التابعة من قبل أطراف أخرى	8
المجموع	20

- » تم تحصيل مبلغ ثمانية مليون ومانتين ثلاث وعشرون اف وسبعمائة وثمانية عشر ريالاً (8,223,718) لصالح الشركة في التنفيذ المدني رقم 597/2020.
- » صدر قرار لجنة المحاسبة في المخالف رقم (10) لسنة 2020 بتغريم الشركة مبلغ عشرة ملايين ريال (10,000,000) تم التظلم من القرار لدى لجنة التظلمات وصدر قرارها في التظلم رقم (9) لسنة 2021 بتخفيض مبلغ الغرامة إلى مبلغ خمسمائة ألف ريال (500,000)، وحصلت الشركة مبلغ الغرامة من المتسبب في المخالفة.
- » بقية الدعاوى قيد النظر والتداول لدى محكمة الجنابات والمحكمة المدنية الكلية ومحكمة التنفيذ ولجنة المحاسبة بهيئة قطر للأأسواق المالية.

باستناداً على المادة 4 من نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأأسواق المالية، قامت دلالة القابضة بالإفصاح عن ما يلي بالأقسام ذات الصلة من هذا التقرير:

م	الإفصاح	القسم
1	الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق هذا النظام.	القسم 1: نظرة عامة
2	الإفصاح عن المخالفات التي ارتكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليها لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ وأحكام هذا النظام، وبيان أسبابها، وطريقة معالجتها وسبل تفاديتها بالمستقبل.	القسم 1: نظرة عامة و الأقسام ذات الصلة من التقرير
3	الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالشركة وصلاحياتهم ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة، ومكافآتهم.	القسم 2: مجلس الإدارة القسم 3: لجان مجلس الإدارة القسم 4: الإدارة التنفيذية العليا
4	الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية في الشركة بما فيها الإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات، وما يتصل بها من معلومات.	القسم 5: نظام الرقابة الداخلية القسم 6: إدارة المخاطر
5	أعمال اللجان، متضمنة عدد اجتماعاتها وما انتهت إليه من توصيات.	القسم 3: لجان مجلس الإدارة

القسم	الافصاح	م
القسم 6: إدارة المخاطر	الإفصاح عن الإجراءات التي تتبعها الشركة لتحديد المخاطر التي قد تواجهها وطرق تقييمها وإدارتها، وتحليل مقارن لعوامل المخاطر التي تواجهها الشركة، ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.	6
القسم 2: مجلس الإدارة القسم 3: لجان مجلس الإدارة القسم 4: الإدارة التنفيذية العليا	الإفصاح عن تقييم أداء المجلس ومدى التزام اعضائه بتحقيق مصالح الشركة، والقيام بأعمال اللجان، وحضور جتماعات المجلس ولجانه، والإفصاح عن تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بشأن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بما فيها تحديد عدد التظلمات، والشكاوي، والمتردحات، والبلاغات، والطريقة التي عالج بها المجلس الوسائل الرقابية.	7
القسم 3: لجان مجلس الإدارة (لجنة التدقير) القسم 5: نظام الرقابة الداخلية	الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية كلياً أو جزئياً أو مواطن الضعف في تطبيقه، والإفصاح عن حالات الطواريء التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والإجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة حالات الإخفاق في تطبيق نظام الرقابة الداخلية (لا سيما المشاكل المفصحة عنها في التقارير السنوية للشركة وبياناتها المالية).	8
القسم 1: نظرة عامة والأقسام ذات الصلة من التقرير	الإفصاح عن مدى التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.	9
القسم 9: الإفصاح والشفافية	الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون الشركة طرفاً فيها بما فيها التحكيم والدعوى القضائية.	10
القسم 9: الإفصاح والشفافية	الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة".	11

10. حقوق المساهمين وأصحاب المصلح

تلزم الشركة بحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلح وذلك لتحقيق أداء أفضل. وتتبني الشركة النهج التالي لتعزيز حقوق المساهمين وأصحاب المصلح بالشركة:

► العلاقة مع أصحاب المصلح

اعتمدت شركة دلالة القابضة سياسة خاصة للتعامل مع أصحاب المصالح حيث تنظم هذه السياسة العلاقة الكاملة بين الشركة وأصحاب المصالح وتعويضهم في حالة تم انتهاء حقوقهم وكذلك آلية تسوية الشكاوى والخلافات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح وتعتمد الشركة السياسة المفصلة المتاحة عبر الموقع الرسمي للشركة

www.dlalaholding.com

» حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية ومشغليتهم

يتضمن النظام الأساسي للشركة على ما يلي :

- 1- حق المساهمين الذين يملكون 10 % من رأس مال المجموعة بطلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون 25 % من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015.
- 2- الحق بطلب إدراج أي بند على جدول أعمال الجمعية العامة كما أن المادة (49) من النظام الأساسي للشركة تتضمن على حق المساهمين بمناقشة بنود جدول الأعمال وطرح الأسئلة وتلقي الأجوبة عليها واتخاذ القرارات.
- 3- كذلك تتضمن المادة (45) من النظام الأساسي للشركة على شروط التباهة في الحضور والتصويت بالوكلة وفقاً للقانون واللوائح ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى أن دلالة القابضة تعدد اجتماعاتها جمعيتها في أماكن بطلب العاصمة الدوحة وبأوقات مناسبة، وتتوفر الشركة قبل وقت كاف للمساهمين والمطلعين جميع المعلومات المتعلقة بجدول الأعمال لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم، ويتم الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائتها إلى الجهات المختصة كما يتم تنشرها على الموقع الإلكتروني للشركة، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة قور اعتماده من قبل الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة.

» توزيع الأرباح وحقوق أقليية المساهمين

ينص النظام الأساسي للشركة على نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، ويستحق المساهم حصته من الأرباح وفقاً للنظم والضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة فيها الأسهم، حيث يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة للشركة بتوزيع الأرباح، وتحتفظ نسبة الأرباح الموزعة من سنة إلى أخرى حسب الأرباح التي تحصلها الشركة بالإضافة إلى ذلك قالت الشركة بإعداد سياسة لتوزيع الأرباح.

ينص النظام الأساسي للشركة على أن يتمتع المساهمون بصفة عامة وأقليية بصفة خاصة بجميع الحقوق المضمونة لهم، بما في ذلك قانون الشركات التجارية النافذ، ونظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (5) لسنة 2016 الصادر عن هيئة قطر للأأسواق المالية والنظام الأساسي.

» حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلزם الشركة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها. ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته، تلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

يجب ملاحظة أن السياسات والإجراءات الداخلية للشركة تشمل ما يلي:

» احترام حقوق أصحاب المصلحة حيث يشارك أصحاب المصلحة في تسييريات حوكمة الشركات بحيث يجوز لهم الحصول على المعلومات ذات الصلة، وتكون كافية وموثوقة بها في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.

- ٣- يجب على مجلس الإدارة الحرص على أن العاملين لدى الشركة يتم التعامل معهم وفقاً لمبادئ العدالة والإنصاف ودون أي تمييز من أي نوع على أساس العرق أو الجنس أو الدين.
- ٤- يتولى المجلس وضع سياسة الأجر والفوائد التي توفر الحوافز للموظفين وإدارة الشركة على الاستمرار في الأداء الذي يصب في أفضل مصالح الشركة، وهذه السياسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأداء طويلاً الأجل للشركة.
- ٥- على المجلس اعتماد آلية تمكن موظفي الشركة من إبلاغ المجلس عن السلوك المشبوه، عندما يكون هذا السلوك غير أخلاقي وغير قانوني، أو ضار للشركة، ويكتفى المجلس أن الموظف الذي يقصد المجلس في هذا الصدد سوف يوفر له السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي من قبل موظفين آخرين أو رؤساء الموظفين.

١١. الإستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركة

إيماناً من الشركة بدورها نحو المجتمع ونحو دولة قطر والتزاماً منا بتحقيق رؤية قطر 2030 فقد قامت الشركة بدعم العديد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية خلال العام الماضي وتم تكريمهما من لجنة المسؤولية المجتمعية بدار الشرق خلال حفل توزيع جوائز المسؤولية المجتمعية السابع، كما قامت الشركة بالمشاركة في البرنامج الوطني للمسؤولية الاجتماعية (الموسم الثامن) الذي تنظمه جامعة قطر.

رؤيا قطر 2030

إيماناً منها في إظهار الصورة الحضارية لدولة قطر ورؤيتها الوطنية 2030، تسعى شركة دلالة القابضة إلى المساهمة في استراتيجية الدولة الهادفة لتدريب القيادات الشابة على تحمل المسؤولية والمساهمة في بناء الوطن، وتقوم بتدريبهم على أفضل الطرق الخاصة بالتداول في الأسهم والعقارات، وعملت لأن تكون جزءاً من منظومة النطوير والتقدم في قطر.

١٢. الاتصال المؤسسي و علاقات المستثمرين

تحتفظ الشركة بعلاقات وطيدة مع المساهمين والمستثمرين من خلال مسؤولي علاقات المستثمرين و المساهمين بالشركة عن طريق قنوات اتصال مفتوحة وشفافة معهم، و تنشر المعلومات أيضاً للمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة بشكل منتظم، وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني لبورصة قطر ووسائل الإعلام المتعددة بالإضافة إلى موقع الشركة الإلكتروني الذي يوفر البيانات للمساهمين عن حوكمة الشركة والبيانات المالية ومعلومات أخرى هامة تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية وغيرها، وذلك من خلال بوابة علاقات المساهمين والمستثمرين على الموقع الإلكتروني. بالإضافة إلى عقد مؤتمرات دورية عبر الهاتف لإطلاع المساهمين و المستثمرين على تقارير و أداء الشركة وذلك بعد نشر الشركة لكل تقريرها السنوية ونصف سنوية والربعية.

وتعتمد الشركة سياستي الاتصال المؤسسي و علاقات المستثمرين المفصلتين والمتاحتين عبر الموقع الرسمي للشركة www.dlalaholding.com

13. حوكمة المسئولية الاجتماعية بالشركة (اختياري)

تتولى إدارة الاتصالات المؤسسية مسؤولية إدارة وتنسيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية بالشركة وإدارة كافة الفعاليات بما في ذلك المؤتمرات والفعاليات الخطابية، كما تقوم إدارة الاتصالات المؤسسية بطلب ميزانية المسؤولية الاجتماعية بالشركة وينتم تخصيصها من قبل مجلس الإدارة كجزء من الخطة السنوية الدورية لأعمال الشركة.



عبد الله جاسم الدرويش

رئيس مجلس الإدارة



دلة للوساطة والاستثمار القابضة
DLALA BROKERAGE INVESTMENT HOLDING